

الزكي يجري محادثات نفطية في الصين وفيتنام



فاروق الزكي

يعقد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزكي في بكين سلسلة من المحادثات مع مسؤولين نفطيين بشأن مشروع الشراكة مع الصين لبناء مجمع نفطي يشمل مصفاة لتكرير النفط ومصنعا للبتر وكيمياويات. وأكد الزكي في تصريحات حرص المؤسسة على مصلحة الكويت وتحقيق أكبر فائدة لها من مشروع الصين وفيتنام النفطيين بما يتوافق والمعايير والشروط الاقتصادية للمؤسسة واستراتيجيتها الرامية الى انتاج أربعة ملايين برميل نفط يوميا.

وقال انه سيتباحث مع المسؤولين هناك بشأن عقد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزكي في بكين سلسلة من المحادثات مع مسؤولين نفطيين بشأن مشروع الشراكة مع الصين لبناء مجمع نفطي يشمل مصفاة لتكرير النفط ومصنعا للبتر وكيمياويات. وأكد الزكي في تصريحات حرص المؤسسة على مصلحة الكويت وتحقيق أكبر فائدة لها من مشروع الصين وفيتنام النفطيين بما يتوافق والمعايير والشروط الاقتصادية للمؤسسة واستراتيجيتها الرامية الى انتاج أربعة ملايين برميل نفط يوميا.

الدول الصناعية تواجه ديونا بأكثر من 7 تريليونات دولار تستحق في 2012

أكثر من المتوقع ما يؤثر بشكل سلبي على جميع الدول الصناعية. وأوضح أن قيمة اعادة التمويل التي تتطلب فيها بعض الدول الصناعية ستزداد لاكثر من 8 تريليونات دولار عندما يتم احتسابها مع فوائدها في ظل استمرار تخفيض التصنيف الائتماني للدوليات المتحدة عند (اي-اي موجب) من قبل مؤسسة ستاندر أند بورز والتهديد بتخفيض مماثل لـ 15 دولة أوروبية خلال العام الحالي. وقال ان تلك التخفيضات في التصنيف الائتماني التي تقوم بها بعض مؤسسات المال العالمية من شأنها ان تصعب مهمة الحصول على مقرضين جدد للدول الصناعية الكبرى لان معظمها لا يزال يعاني عجزا كبيرا في الميزانية العمومية مع استمرار تراكم الفوائد على ديون قديمة. وتوقع التقرير ان تزداد كلفة الديون التي منحت للدول الصناعية السبع الكبرى بنسبة 39٪ في حين ستخفص تلك النسبة بواقع 8٪ تقريبا لدول كالصين والهند. وضرب مثلا على إيطاليا التي ستحل عليها ديون قيمتها 367 مليار دولار خلال العام الحالي تليها ألمانيا بواقع 285 مليار دولار ثم كندا بقيمة 221 مليار دولار فيما ستضطر البرازيل الى دفع 169 مليارا من ديونها للبنوك وبريطانيا كذلك بواقع 165 مليار دولار مع الإشارة الى ان زيادة تكلفة الدين جعلت اليونان وايرلندا الشمالية والبرتغال تطلب العون العاجل من الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي.

ذكر تقرير اقتصادي متخصص ان حكومات كبرى الدول الصناعية تواجه ديونا بقيمة 7,6 تريليونات دولار يحل موعد سدادها خلال العام الجاري مع استمرار تكلفة تلك القروض عليها. وأضاف التقرير الوارد في مجلة «بلومبيرغ» والمنشور على موقعها الالكتروني ان اليابان تتصدر قائمة الدول الصناعية ذات الديون السيادية بواقع 3 تريليونات دولار تليها الولايات المتحدة الأميركية التي تواجه ديونا بقيمة 2,8 تريليون دولار موضحا ان ذلك سيؤدي الى ارتفاع تكلفة السندات الحكومية للدول الصناعية السبع الكبرى بنهاية عام 2012. وبين ان المؤسسات والبنوك المالية والاستثمارية التي تقوم بإقراض تلك الدول من الممكن ان تطلب فوائد اعلى على القروض الممنوحة بسبب زيادة الدين المتراكم عليها من جهة وتباطؤ الاقتصاد العالمي من جهة اخرى. وذكر التقرير ان صندوق النقد الدولي خفض من توقعاته حول النمو الاقتصادي العالمي لهذه السنة بواقع نصف نقطة ليصل الى 1,4٪ بدلا من 1,5٪ سابقا بعد انتشار عدوى الديون السيادية الأوروبية لدول كانت بمنأى عنها بالإضافة الى العراقيل التي تواجه الولايات المتحدة لتخفيض ميزانيتها التي تعاني عجزا يبلغ أكثر من تريليون دولار. وأشار الى ان المشاكل المالية العالمية لن تطفو على السطح خلال الربع الأول من العام الحالي بل ستظهر خلال الربع الثاني منه عندما يظهر الاقتصاد العالمي تباطؤا

«بي.بي» تقاضي «هالبرتون»

لندن- رويترز: طالبت «بي.بي» شركة هالبرتون المتعاقدة معها بتحمل جميع التكاليف والنفقات التي تكبدتها «بي.بي» لتنظيف التسرب النفطي في خليج المكسيك في 2010 والتي قدرتها شركة النفط البريطانية في وقت سابق عند نحو 42 مليا دولار. وكانت «هالبرتون» مسؤولة عن تعزيز حواض البئر التي انفجرت متسببة في اكبر تسرب نفطي بحري في تاريخ الولايات المتحدة.

وقالت «بي.بي» في مذكرة الى محكمة اميركية أنها ترفع الدعوى لاسترداد تكاليف ونفقات تنظف التسرب النفطي وتعويض الارباح المربحة والفوائد الأخرى المتعلقة التي تكبدتها «بي.بي» والمتعلقة بحوادث ديب ووتر هورايزون والتسرب النفطي الذي نجم عنه.

ولم تطلب الشركة تعويضا محددًا ولم ينضج الفارق بين هذه الدعوى ودعوى اخرى رفعتها الشركة العام الماضي، واحجم متحدت باسم «بي.بي» عن تحديد حجم التكاليف التي تسعى الشركة لاستردادها في القضية لكنه قال ان «المستندات تتحدث عن نفسها».

سلامة: مصارف لبنان لن تكون مستهدفة

بيروت - كونا: أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان المصارف اللبنانية سليمة ولن تكون مستهدفة، مشيراً الى استقرار سعر الليرة والفوائد في 2012.

وقال سلامة في تصريح صحافي ان قرار جمعية المصارف تمويل المحكمة الدولية هو خطوة جيدة بالنسبة الى لبنان واقتصاده والقطع المصرفي نفسه.

واكد ان ادعاء القضاء اميركي على مصارف واسماء لبنانية لا يسكل اي خطر على القطاع المصرفي حيث ان قضية (البنك اللبناني - الكندي) انتهت بدعوى مدنية ويجب ألا تعتبرها موقفا رسميا من الإدارة الأميركية.

ولفت سلامة الى ان لبنان تعرض لامتحانات صعبة القطاع المصرفي وصلابة الوضع النقدي في العام الماضي، مؤكدا استمرار في السياسة المتبعة التي لم تفقد اي مودع ماله ومن شأنها ان تعزز فرص النمو.

السوق يواصل تراجعاته بفعل عمليات البيع من بعض الصناديق

10,8 نقطة ليخلف عند مستوى 5780,9 نقطة بانخفاض نسبته 0,19٪ مقارنة مع جلسة أول أمس، وانخفض المؤشر الوزني بمقدار 1,39 نقطة ليخلف عند مستوى 401,13 نقطة بانخفاض نسبته 0,35٪ مقارنة مع الجلسة الأخيرة. وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 100,6 مليون سهم نفذت من خلال 1720 صفقة قيمتها 12,7 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباين في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة 26,4٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 31,1٪، فيما انخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 13,4٪. وتصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 35,4 مليون سهم نفذت من خلال 654 صفقة قيمتها 4,4 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 14,7 مليون سهم نفذت من خلال 277 صفقة قيمتها 2,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,07 ملايين سهم نفذت من خلال 201 صفقة قيمتها 2,2 مليون دينار.

أرقام ومؤشرات

10.8

نقاط انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0.19٪، وانخفض المؤشر الوزني 1.39 نقطة بنسبة 0.35٪.

100.6

مليون سهم تم تداولها بقيمة 12.7 مليون دينار.

5

شركات استحوذت أسهمها 43.5٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم زين على 11.9٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

4

قطاعات سجلت مؤشرات تراجع متفاوتة في جلسة أمس تصدرها قطاع الخدمات بواقع 98 نقطة، تلاه قطاع الصناعة بواقع 18.3 نقطة.

هيئتس والسلام وتمويل خليج والصفوة والأهلية والتي شهدت عمليات جميع لافتة بهدف المضاربة عليها في الجلسات المقبلة.

المؤشرات العامة

واصل المؤشر العام للبورصة تراجعته وذلك بواقع 10,8 نقطة ليخلف عند مستوى 5780,9 نقطة بانخفاض نسبته 0,19٪ مقارنة مع جلسة أول أمس، وانخفض المؤشر الوزني بمقدار 1,39 نقطة ليخلف عند مستوى 401,13 نقطة بانخفاض نسبته 0,35٪ مقارنة مع الجلسة الأخيرة. وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 100,6 مليون سهم نفذت من خلال 1720 صفقة قيمتها 12,7 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباين في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة 26,4٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 31,1٪، فيما انخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 13,4٪. وتصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 35,4 مليون سهم نفذت من خلال 654 صفقة قيمتها 4,4 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 14,7 مليون سهم نفذت من خلال 277 صفقة قيمتها 2,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,07 ملايين سهم نفذت من خلال 201 صفقة قيمتها 2,2 مليون دينار.

شهد قطاع الشركات العقارية تداولات نشطة على بعض أسهمه ليستحوذ القطاع على 18,9٪ من إجمالي القيمة، وكان سهم رمال الأثر نشاطا من خلال تداول أكثر من 3 ملايين سهم غلب عليها التجميع ليرتفع بمقدار 10 فلوس ليصل الى 285 فلوس.

تراجع لافت شهده قطاع الشركات الصناعية في جلسة أمس، وذلك من خلال عمليات البيع التي شهدتها أسهم الصناعات الذي تراجع بمقدار 6 فلوس بعد تداول 5,4 ملايين سهم، وشهد سهم القرين استمرار عمليات التجميع ليرتفع بواقع فلسين.

استمر قطاع الأسهم الخدماتية في تصدره للقطاعات من حيث القيمة وذلك من خلال استحواذها على نحو 34,7٪ من إجمالي القيمة وذلك من خلال تداولات سهم زين الذي تراجع اسه بمقدار 4 فلوس ليصل الى مستوى 880 فلوس بعد تداول 1,7 ملايين سهم، أما سهم هيئتس فشهد تداولات قوية تجاوزت 13,4 مليون سهم لكنه استقر عند مستوى إغلاقه السابق 55 فلوس، وسحق سهم الصفوة ارتفاعا بمقدار 0,5 فلوس بعد تداول 6,9 ملايين سهم.

● شريف حدي

تقرير البورصة اليومية

السوق يواصل تراجعاته بفعل عمليات البيع من بعض الصناديق

بفعل عمليات البيع من بعض الصناديق

واصل سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاته لليوم الثاني على مستوى مؤشريه وذلك جراء استمرار عمليات البيع التي شملت كثيرا من الأسهم في أغلب القطاعات ليواصل المؤشر العام ابتعاده عن مستوى 5800 نقطة الذي حققه في أولى جلسات العام الجديد.

وظهر منذ بداية الجلسة ان اللون الأحمر سيطر سائدا وذلك من خلال انخفاض أكثر من سهم قيادي مثل بيتك والوطني في قطاع البنوك وزين في قطاع الخدمات، فضلا عن التراجع من بعض الأسهم الرخيصة في ظل استمرار النهج المضاربي الذي يشهده السوق وذلك بهدف جني الأرباح والاستعداد لعمليات شراء جديدة لأهداف مضاربة، وكان هناك تعامل مساعد آخر عزز من عمليات البيع في هذه المرحلة وهو قيام بعض الصناديق بعمليات خارج

من بعض الأسهم خاصة التي تمتلك فيها نسبة نفوق الـ 10٪ لتواءم مع متطلبات قانون هيئة أسواق المال، ويبدو ان عمليات البيع بدأت ميكرا رغم ان مدة توفيق الأوضاع ممتدة حتى مارس المقبل، إلا ان محاولات البيع بدأت من الآن بحيث لا يحدث التراجع بشكل مكثف مع اقتراب المهلة وذلك للحفاظ على المستويات السعرية لهذه الأسهم، وإن كانت هناك معلومات تفيد بأن إحدى شركات الاستثمار غير المدرجة تقوم بعمليات تصفية لصناديقها.

وشهدت لخظات الإقبال عمليات دخول على بعض القطاعات وخاصة البنوك الذي تحول مساره من الانخفاض الى ارتفاع في الثواني الأخيرة من خلال تقليص خسائر أكثر من سهم أبرزها الوطني وبيتك.

وتأثرت قيمة التداول بشكل كبير بسبب ضعف كميات التداول وخاصة بالنسبة للأسهم المرتفعة سعريا، حيث كان أغلب التداولات على الأسهم الرخيصة وأبرزها

توقع تقرير أعدته شركة «بيتك» للأبحاث، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، أن يحقق القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية عموما والمصارف الإسلامية خصوصا، نتائج مالية إيجابية ومتماسكة خلال العام 2012، بعد أن صمد هذا القطاع في وجه الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من المؤسسات المالية، واستند التقرير في توقعاته إلى العديد من عوامل الدفع الإيجابية أبرزها البيئة التشغيلية المحلية المدعومة بخطة إنفاق رأسمالي حكومي بقيمة 130 مليار دولار، فضلا عن مؤشرات القوة الذاتية لهذه البنوك والمخاطرة في حجم الأصول ومستويات الربحية والسيولة.

وأشار تقرير الشركة، التي تتخذ من ماليزيا مقرا، إلى أنه من المتوقع أن يشهد إجمالي القروض في المملكة نموا بنسبة تصل إلى نحو 9٪ خلال العام المقبل، وأن تواصل معدلات الربحية نموها أيضا في البيئة التشغيلية المتواترة. وذكر التقرير أن البنوك السعودية عكفت معدلات نمو جيدة خلال العام 2011 على مستوى جميع المؤشرات المالية رغم التحديات، حيث سجل مجموع أصولها نموا بنسبة 9,6٪ إلى 1,5 تريليون ريال، شكل إجمالي أصول المصارف الإسلامية من بينها نحو 20٪ بمبلغ 307 مليارات ريال، وارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الإجمالية في 2011 بنسبة 8,6٪ إلى 829 مليار ريال، ارتفع نصيب المصارف الإسلامية منها إلى 209 مليارات وبنسبة نمو 26٪، في حين سجل إجمالي الودائع نموا بنسبة 10٪ ليصل إلى نحو تريليون ريال، متوقفا أن تظل معدلات أسعار الفائدة عند مستوياتها المتدنية خلال 2012.

ولفت التقرير إلى أنه في ظل هذه المعطيات الإيجابية رفعت وكالة ستاندر أند بورز درجة المملكة العربية السعودية في

«بيتك للأبحاث»: 307 مليارات ريال أصول المصارف الإسلامية السعودية

بشكل عام، لا يزال قطاع التمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية في بدايته تطوره ونموه. وبلغ مجموع القروض الاستهلاكية المصدرة حتى التسعة أشهر الأولى من عام 2011 مبلغ 200 مليار ريال، وعند هذا المستوى، فإن قطاع التمويل الاستهلاكي لا يمثل أكثر من 28٪ من إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي السعودي من مقرضي القطاع الخاص.

ومن شأن تغيير قواعد اللعبة في القطاع المصرفي، أن يتم الموافقة على قانون الرهن العقاري والذي ينظر فيه منذ وقت طويل. فبسبب ارتفاع أسعار الأراضي والسكن، يقيم نسبة كبيرة من السكان بمنازل للإيجار، وبمجرد الموافقة على قانون الرهن العقاري، فإن ذلك يعد محركا رئيسيا لنمو الائتمان للقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية على المدى الطويل.

● السياسة النقدية: من غير المتوقع لأسعار الفائدة الزيادة في عام 2012، وبما أن معظم العملات الخليجية بما فيها الريال ترتبط بالدولار، ما يجعل استقلالية حركة أسعار الفائدة محدودة وتعتمد بشكل كبير على أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، ومن أجل الحفاظ على التكافؤ، فإن الأسواق لا تتوقع ارتفاعا في معدل سعر الفائدة على الأموال الاتحادية من الاحتياطي الفيدرالي، وذلك بعد تعهد مجلس الاحتياطي الاتحادي في 9 أغسطس 2011 بالإبقاء على أسعار الفائدة بين صفر و0,25٪ على الأقل حتى منتصف عام 2013. وقياسا على ذلك، إلى جانب توقعات التضخم التي يمكن التحكم بها، فمن المتوقع أن يبقى معدل أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية على ما هو عليه، ومتكيفا للغاية في عام 2012. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة القروض إلى الودائع خففت بشكل ملحوظ من اتجاهها الصعودي من الزروة التي بلغت في عام 2008، وذلك يخلق مستويات مريحة من السيولة للبنوك للمضي قدما في

نمو القروض في المملكة العربية السعودية إيجابيا بنسبة تتراوح بين 8 و9٪، على الرغم من أن ذلك دون المستويات التي كانت في الفترة ما بين عامي 2004-2005، وبشكل هامشي أعلى من تقدير نسبة النمو المتوقعة في عام 2011 عند 8٪، وهذا النمو المتوقع تدعمه توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 عند 6,8٪.

● الرسملة والربحية القويتان تدعمان نمو الميزانيات العمومية للبنوك في المملكة العربية السعودية: ونظرا وبشكل عام للرسملة والربحية الجيدة للبنوك، فإن هذا بدوره سوف يستثمر المملكة العربية للتوسع في الميزانيات العمومية، وكما في نهاية سبتمبر 2011 فإنه ويتصنف إجمالي نسبة رأس المال في البنوك السعودية لأكثر عشرة بنوك من إجمالي الأصول بلغت 14,2٪ و17,3٪ على التوالي، ارتفاعا من 13,6٪ و16,7٪ في 2011. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2011، سجلت أعلى عشرة بنوك سعودية من إجمالي الأصول فيها الأرباح الصافية المجمعة للمساهمين مبلغا وقدره 18,5 مليار ريال، بمعدل زيادة سنوية بلغت 15,6٪، وأيضا ارتفعت نتائج مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 2,6٪ على أساس سنوي أو ما يعادل 32,5 مليار ريال وقد انخفضت المخصصات بشكل واضح إذ انخفضت بنسبة 47,1٪ لتصل إلى 2,8 مليار ريال.

● الإيجابية المتوقعة من الإنفاق الحكومي الكبير: يعول القطاع البنكي لزيادة نموه على خطة الإنفاق التي ستكون مدعومة من الحكومة لتنفيذ مهمة الإنفاق التقنيزي البالغة 130 مليار دولار والتي أعلنت في فبراير 2011، مدعومة بالقطاعات ذات الصلة بالاستهلاك. ● النمو المميز يكمن في الموافقة على قانون الرهن العقاري

من مجمل الودائع المصرفية في القطاع 2010، وذلك ارتفاعا من نسبة 17,3٪ أو 84,4 مليار ريال في 2005. ووفقا لتقرير ستاندر أند بورز، يتصنع القطاع البنكي في السنوات الأخيرة، فبين عامي 2005 و2010، بلغ متوسط نسبة نمو القروض 15,9٪ سنويا، حيث ارتفعت من 409,7 مليار ريال في عام 2005 إلى 735 مليار ريال في عام 2010، وقد بلغت ذروة نسبة نمو القروض 28٪ في عام 2008 أثناء الأزمة، وبعد ذلك في عام 2009 تراجع نمو القروض بنسبة 0,3٪، عما كان عليه في عام 2008، ثم عاد الانتعاش مرة أخرى ولكن بنميرة أقل وبلغ نمو القروض في عام 2010 نسبة 4,8٪.

وفي مقابل مستويات ما قبل الأزمة من 36,5٪ و42,2٪ في عامي 2004 و2005 على التوالي، وبحسب نسبة التحويلات الإسلامية من إجمالي التحويلات لعام 2010 والذي بلغ 735 مليار ريال، نجد أن حجم التحويلات الإسلامية بلغ 181,2 مليار ريال أو 24,7٪ من إجمالي التحويلات المصرفية عموما للقطاع، ارتفاعا من 22,6٪ من حصة القطاع أو حجم تمويل بقيمة 92,6 مليار ريال في عام 2005.

وبالنظر إلى مصادر التمويل، نجد أن الودائع تبقى المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، في الفترة بين عامي 2005 و2010، ولاحظنا أن حجم الودائع المصرفية تضاعف خلال الخمس سنوات، حيث نما إجمالي وادع القطاع المصرفي بمعدل بنسبة 20,3٪ سنويا، حيث بلغت قيمة الودائع المصرفية عام 2005 مبلغ 489,4 مليار ريال ونمت إلى 984,9 مليار ريال في 2010.

وقد سجلت ذروة نسبة نمو الودائع في 2007 بنسبة 21,4٪، ولاحظنا أنه بلغت نسبة النمو في 11,2٪ في 2009 و4,7٪ في 2010. ومن إجمالي قيمة الودائع المصرفية البالغة 984,9 مليار ريال، نجد أن الودائع الإسلامية بلغت 195,7 مليار ريال أو ما نسبته 19,9٪

من إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي السعودي كما في سبتمبر 2011. وبالمثل، أظهرت القروض المصدرة في القطاع المصرفي معدلات نمو جيدة وصحية في السنوات الأخيرة، فبين عامي 2005 و2010، بلغ متوسط نسبة نمو القروض 15,9٪ سنويا، حيث ارتفعت من 409,7 مليار ريال في عام 2005 إلى 735 مليار ريال في عام 2010، وقد بلغت ذروة نسبة نمو القروض 28٪ في عام 2008 أثناء الأزمة، وبعد ذلك في عام 2009 تراجع نمو القروض بنسبة 0,3٪، عما كان عليه في عام 2008، ثم عاد الانتعاش مرة أخرى ولكن بنميرة أقل وبلغ نمو القروض في عام 2010 نسبة 4,8٪.

وفي مقابل مستويات ما قبل الأزمة من 36,5٪ و42,2٪ في عامي 2004 و2005 على التوالي، وبحسب نسبة التحويلات الإسلامية من إجمالي التحويلات لعام 2010 والذي بلغ 735 مليار ريال، نجد أن حجم التحويلات الإسلامية بلغ 181,2 مليار ريال أو 24,7٪ من إجمالي التحويلات المصرفية عموما للقطاع، ارتفاعا من 22,6٪ من حصة القطاع أو حجم تمويل بقيمة 92,6 مليار ريال في عام 2005.

وبالنظر إلى مصادر التمويل، نجد أن الودائع تبقى المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، في الفترة بين عامي 2005 و2010، ولاحظنا أن حجم الودائع المصرفية تضاعف خلال الخمس سنوات، حيث نما إجمالي وادع القطاع المصرفي بمعدل بنسبة 20,3٪ سنويا، حيث بلغت قيمة الودائع المصرفية عام 2005 مبلغ 489,4 مليار ريال ونمت إلى 984,9 مليار ريال في 2010.

● الإيجابية المتوقعة من الإنفاق الحكومي الكبير: يعول القطاع البنكي لزيادة نموه على خطة الإنفاق التي ستكون مدعومة من الحكومة لتنفيذ مهمة الإنفاق التقنيزي البالغة 130 مليار دولار والتي أعلنت في فبراير 2011، مدعومة بالقطاعات ذات الصلة بالاستهلاك. ● النمو المميز يكمن في الموافقة على قانون الرهن العقاري

من مجمل الودائع المصرفية في القطاع 2010، وذلك ارتفاعا من نسبة 17,3٪ أو 84,4 مليار ريال في 2005. ووفقا لتقرير ستاندر أند بورز، يتصنع القطاع البنكي في السنوات الأخيرة، فبين عامي 2005 و2010، بلغ متوسط نسبة نمو القروض 15,9٪ سنويا، حيث ارتفعت من 409,7 مليار ريال في عام 2005 إلى 735 مليار ريال في عام 2010، وقد بلغت ذروة نسبة نمو القروض 28٪ في عام 2008 أثناء الأزمة، وبعد ذلك في عام 2009 تراجع نمو القروض بنسبة 0,3٪، عما كان عليه في عام 2008، ثم عاد الانتعاش مرة أخرى ولكن بنميرة أقل وبلغ نمو القروض في عام 2010 نسبة 4,8٪.

وفي مقابل مستويات ما قبل الأزمة من 36,5٪ و42,2٪ في عامي 2004 و2005 على التوالي، وبحسب نسبة التحويلات الإسلامية من إجمالي التحويلات لعام 2010 والذي بلغ 735 مليار ريال، نجد أن حجم التحويلات الإسلامية بلغ 181,2 مليار ريال أو 24,7٪ من إجمالي التحويلات المصرفية عموما للقطاع، ارتفاعا من 22,6٪ من حصة القطاع أو حجم تمويل بقيمة 92,6 مليار ريال في عام 2005.

● الرسملة والربحية القويتان تدعمان نمو الميزانيات العمومية للبنوك في المملكة العربية السعودية: ونظرا وبشكل عام للرسملة والربحية الجيدة للبنوك، فإن هذا بدوره سوف يستثمر المملكة العربية للتوسع في الميزانيات العمومية، وكما في نهاية سبتمبر 2011 فإنه ويتصنف إجمالي نسبة رأس المال في البنوك السعودية لأكثر عشرة بنوك من إجمالي الأصول بلغت 14,2٪ و17,3٪ على التوالي، ارتفاعا من 13,6٪ و16,7٪ في 2011. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2011، سجلت أعلى عشرة بنوك سعودية من إجمالي الأصول فيها الأرباح الصافية المجمعة للمساهمين مبلغا وقدره 18,5 مليار ريال، بمعدل زيادة سنوية بلغت 15,6٪، وأيضا ارتفعت نتائج مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 2,6٪ على أساس سنوي أو ما يعادل 32,5 مليار ريال وقد انخفضت المخصصات بشكل واضح إذ انخفضت بنسبة 47,1٪ لتصل إلى 2,8 مليار ريال.

● الإيجابية المتوقعة من الإنفاق الحكومي الكبير: يعول القطاع البنكي لزيادة نموه على خطة الإنفاق التي ستكون مدعومة من الحكومة لتنفيذ مهمة الإنفاق التقنيزي البالغة 130 مليار دولار والتي أعلنت في فبراير 2011، مدعومة بالقطاعات ذات الصلة بالاستهلاك. ● النمو المميز يكمن في الموافقة على قانون الرهن العقاري

من مجمل الودائع المصرفية في القطاع 2010، وذلك ارتفاعا من نسبة 17,3٪ أو 84,4 مليار ريال في 2005. ووفقا لتقرير ستاندر أند بورز، يتصنع القطاع البنكي في السنوات الأخيرة، فبين عامي 2005 و2010، بلغ متوسط نسبة نمو القروض 15,9٪ سنويا، حيث ارتفعت من 409,7 مليار ريال في عام 2005 إلى 735 مليار ريال في عام 2010، وقد بلغت ذروة نسبة نمو القروض 28٪ في عام 2008 أثناء الأزمة، وبعد ذلك في عام 2009 تراجع نمو القروض بنسبة 0,3٪، عما كان عليه في عام 2008، ثم عاد الانتعاش مرة أخرى ولكن بنميرة أقل وبلغ نمو القروض في عام 2010 نسبة 4,8٪.

وفي مقابل مستويات ما قبل الأزمة من 36,5٪ و42,2٪ في عامي 2004 و2005 على التوالي، وبحسب نسبة التحويلات الإسلامية من إجمالي التحويلات لعام 2010 والذي بلغ 735 مليار ريال، نجد أن حجم التحويلات الإسلامية بلغ 181,2 مليار ريال أو 24,7٪ من إجمالي التحويلات المصرفية عموما للقطاع، ارتفاعا من 22,6٪ من حصة القطاع أو حجم تمويل بقيمة 92,6 مليار ريال في عام 2005.

وبالنظر إلى مصادر التمويل، نجد أن الودائع تبقى المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، في الفترة بين عامي 2005 و2010، ولاحظنا أن حجم الودائع المصرفية تضاعف خلال الخمس سنوات، حيث نما إجمالي وادع القطاع المصرفي بمعدل بنسبة 20,3٪ سنويا، حيث بلغت قيمة الودائع المصرفية عام 2005 مبلغ 489,4 مليار ريال ونمت إلى 984,9 مليار ريال في 2010.

● الرسملة والربحية القويتان تدعمان نمو الميزانيات العمومية للبنوك في المملكة العربية السعودية: ونظرا وبشكل عام للرسملة والربحية الجيدة للبنوك، فإن هذا بدوره سوف يستثمر المملكة العربية للتوسع في الميزانيات العمومية، وكما في نهاية سبتمبر 2011 فإنه ويتصنف إجمالي نسبة رأس المال في البنوك السعودية لأكثر عشرة بنوك من إجمالي الأصول بلغت 14,2٪ و17,3٪ على التوالي، ارتفاعا من 13,6٪ و16,7٪ في 2011. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2011، سجلت أعلى عشرة بنوك سعودية من إجمالي الأصول فيها الأرباح الصافية المجمعة للمساهمين مبلغا وقدره 18,5 مليار ريال، بمعدل زيادة سنوية بلغت 15,6٪، وأيضا ارتفعت نتائج مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 2,6٪ على أساس سنوي أو ما يعادل 32,5 مليار ريال وقد انخفضت المخصصات بشكل واضح إذ انخفضت بنسبة 47,1٪ لتصل إلى 2,8 مليار ريال.

● الإيجابية المتوقعة من الإنفاق الحكومي الكبير: يعول القطاع البنكي لزيادة نموه على خطة الإنفاق التي ستكون مدعومة من الحكومة لتنفيذ مهمة الإنفاق التقنيزي البالغة 130 مليار دولار والتي أعلنت في فبراير 2011، مدعومة بالقطاعات ذات الصلة بالاستهلاك. ● النمو المميز يكمن في الموافقة على قانون الرهن العقاري

من مجمل الودائع المصرفية في القطاع 2010، وذلك ارتفاعا من نسبة 17,3٪ أو 84,4 مليار ريال في 2005. ووفقا لتقرير ستاندر أند بورز، يتصنع القطاع البنكي في السنوات الأخيرة، فبين عامي 2005 و2010، بلغ متوسط نسبة نمو القروض 15,9٪ سنويا، حيث ارتفعت من 409,7 مليار ريال في عام 2005 إلى 735 مليار ريال في عام 2010، وقد بلغت ذروة نسبة نمو القروض 28٪ في عام 2008 أثناء الأزمة، وبعد ذلك في عام 2009 تراجع نمو القروض بنسبة 0,3٪، عما كان عليه في عام 2008، ثم عاد الانتعاش مرة أخرى ولكن بنميرة أقل وبلغ نمو القروض في عام 2010 نسبة 4,8٪.

وفي مقابل مستويات ما قبل الأزمة من 36,5٪ و42,2٪ في عامي 2004 و2005 على التوالي، وبحسب نسبة التحويلات الإسلامية من إجمالي التحويلات لعام 2010 والذي بلغ 735 مليار ريال، نجد أن حجم التحويلات الإسلامية بلغ 181,2 مليار ريال أو 24,7٪ من إجمالي التحويلات المصرفية عموما للقطاع، ارتفاعا من 22,6٪ من حصة القطاع أو حجم تمويل بقيمة 92,6 مليار ريال في عام 2005.

وبالنظر إلى مصادر التمويل، نجد أن الودائع تبقى المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، في الفترة بين عامي 2005 و2010، ولاحظنا أن حجم الودائع المصرفية تضاعف خلال الخمس سنوات، حيث نما إجمالي وادع القطاع المصرفي بمعدل بنسبة 20,3٪ سنويا، حيث بلغت قيمة الودائع المصرفية عام 2005 مبلغ 489,4 مليار ريال ونمت إلى 984,9 مليار ريال في 2010.

● الرسملة والربحية القويتان تدعمان نمو الميزانيات العمومية للبنوك في المملكة العربية السعودية: ونظرا وبشكل عام للرسملة والربحية الجيدة للبنوك، فإن هذا بدوره سوف يستثمر المملكة العربية للتوسع في الميزانيات العمومية، وكما في نهاية سبتمبر 2011 فإنه ويتصنف إجمالي نسبة رأس المال في البنوك السعودية لأكثر عشرة بنوك من إجمالي الأصول بلغت 14,2٪ و17,3٪ على التوالي، ارتفاعا من 13,6٪ و16,7٪ في 2011. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2011، سجلت أعلى عشرة بنوك سعودية من إجمالي الأصول فيها الأرباح الصافية المجمعة للمساهمين مبلغا وقدره 18,5 مليار ريال، بمعدل زيادة سنوية بلغت 15,6٪، وأيضا ارتفعت نتائج مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 2,6٪ على أساس سنوي أو ما يعادل 32,5 مليار ريال وقد انخفضت المخصصات بشكل واضح إذ انخفضت بنسبة 47,1٪ لتصل إلى 2,8 مليار ريال.

● الإيجابية المتوقعة من الإنفاق الحكومي الكبير: يعول القطاع البنكي لزيادة نموه على خطة الإنفاق التي ستكون مدعومة من الحكومة لتنفيذ مهمة الإنفاق التقنيزي البالغة 130 مليار دولار والتي أعلنت في فبراير 2011، مدعومة بالقطاعات ذات الصلة بالاستهلاك. ● النمو المميز يكمن في الموافقة على قانون الرهن العقاري

من مجمل الودائع المصرفية في القطاع 2010، وذلك ارتفاعا من نسبة 17,3٪ أو 84,4 مليار ريال في 2005. ووفقا لتقرير ستاندر أند بورز، يتصنع القطاع البنكي في السنوات الأخيرة، فبين عامي 2005 و2010، بلغ متوسط نسبة نمو القروض 15,9٪ سنويا، حيث ارتفعت من 409,7 مليار ريال في عام 2005 إلى 735 مليار ريال في عام 2010، وقد بلغت ذروة نسبة نمو القروض 28٪ في عام 2008 أثناء الأزمة، وبعد ذلك في عام 2009 تراجع نمو القروض بنسبة 0,3٪، عما كان عليه في عام 2008، ثم عاد الانتعاش مرة أخرى ولكن بنميرة أقل وبلغ نمو القروض في عام 2010 نسبة 4,8٪.

وفي مقابل مستويات ما قبل الأزمة من 36,5٪ و42,2٪ في عامي 2004 و2005 على التوالي، وبحسب نسبة التحويلات الإسلامية من إجمالي التحويلات لعام 2010 والذي بلغ 735 مليار ريال، نجد أن حجم التحويلات الإسلامية بلغ 181,2 مليار ريال أو 24,7٪ من إجمالي التحويلات المصرفية عموما للقطاع، ارتفاعا من 22,6٪ من حصة القطاع أو حجم تمويل بقيمة 92,6 مليار ريال في عام 2005.

وبالنظر إلى مصادر التمويل، نجد أن الودائع تبقى المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، في الفترة بين عامي 2005 و2010، ولاحظنا أن حجم الودائع المصرفية تضاعف خلال الخمس سنوات، حيث نما إجمالي وادع القطاع المصرفي بمعدل بنسبة 20,3٪ سنويا، حيث بلغت قيمة الودائع المصرفية عام 2005 مبلغ 489,4 مليار ريال ونمت إلى 984,9 مليار ريال في 2010.

● الرسملة والربحية القويتان تدعمان نمو الميزانيات العمومية للبنوك في المملكة العربية السعودية: ونظرا وبشكل عام للرسملة والربحية الجيدة للبنوك، فإن هذا بدوره سوف يستثمر المملكة العربية للتوسع في الميزانيات العمومية، وكما في نهاية سبتمبر 2011 فإنه ويتصنف إجمالي نسبة رأس المال في البنوك السعودية لأكثر عشرة بنوك من إجمالي الأصول بلغت 14,2٪ و17,3٪ على التوالي، ارتفاعا من 13,6٪ و16,7٪ في 2011. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2011، سجلت أعلى عشرة بنوك سعودية من إجمالي الأصول فيها الأرباح الصافية المجمعة للمساهمين مبلغا وقدره 18,5 مليار ريال، بمعدل زيادة سنوية بلغت 15,6٪، وأيضا ارتفعت نتائج مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 2,6٪ على أساس سنوي أو ما يعادل 32,5 مليار ريال وقد انخفضت المخصصات بشكل واضح إذ انخفضت بنسبة 47,1٪ لتصل إلى 2,8 مليار ريال.

● الإيجابية المتوقعة من الإنفاق الحكومي الكبير: يعول القطاع البنكي لزيادة نموه على خطة الإنفاق التي ستكون مدعومة من الحكومة لتنفيذ مهمة الإنفاق التقنيزي البالغة 130 مليار دولار والتي أعلنت في فبراير 2011، مدعومة بالقطاعات ذات الصلة بالاستهلاك. ● النمو المميز يكمن في الموافقة على قانون الرهن العقاري

من مجمل الودائع المصرفية في القطاع 2010، وذلك ارتفاعا من نسبة 17,3٪ أو 84,4 مليار ريال في 2005. ووفقا لتقرير ستاندر أند بورز، يتصنع القطاع البنكي في السنوات الأخيرة، فبين عامي 2005 و2010، بلغ متوسط نسبة نمو القروض 15,9٪ سنويا، حيث ارتفعت من 409,7 مليار ريال في عام 2005 إلى 735 مليار ريال في عام 2010، وقد بلغت ذروة نسبة نمو القروض 28٪ في عام 2008 أثناء الأزمة، وبعد ذلك في عام 2009 تراجع نمو القروض بنسبة 0,3٪، عما كان عليه في عام 2008، ثم عاد الانتعاش مرة أخرى ولكن بنميرة أقل وبلغ نمو القروض في عام 2010 نسبة 4,8٪.

وفي مقابل مستويات ما قبل الأزمة من 36,5٪ و42,2٪ في عامي 2004 و2005 على التوالي، وبحسب نسبة التحويلات الإسلامية من إجمالي التحويلات لعام 2010 والذي بلغ 735 مليار ريال، نجد أن حجم التحويلات الإسلامية بلغ 181,2 مليار ريال أو 24,7٪ من إجمالي التحويلات المصرفية عموما للقطاع، ارتفاعا من 22,6٪ من حصة القطاع أو حجم تمويل بقيمة 92,6 مليار ريال في عام 2005.

وبالنظر إلى مصادر التمويل، نجد أن الودائع تبقى المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، في الفترة بين عامي 2005 و2010، ولاحظنا أن حجم الودائع المصرفية تضاعف خلال الخمس سنوات، حيث نما إجمالي وادع القطاع المصرفي بمعدل بنسبة 20,3٪ سنويا، حيث بلغت قيمة الودائع المصرفية عام 2005 مبلغ 489,4 مليار ريال ونمت إلى 984,9 مليار ريال في 2010.

